مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 673-688
EISSN: 2661-7986 ISSN : 2773-2606

حوكمة الشركات في ظل أزمة فيروس كورونا – كوفيد19

Corporate governance during the Coronavirus - Covid 19 crisis

سمية مسعودي[1*]، بلقاسم فرواني [2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، soumess@outlook.com

[2] جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، ferouani_bel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2022/03/31 تاريخ القبول:2022/07/02 تاريخ النشر:2022/09/01

تصنيفات **JEL**: G34 ؛ G39 ؛ G01 ؛ i19

مستخلص:

إن ظهور فيروس كورونا، و انتشاره السريع في العالم، وتأثيره على الجانب الصحي والاجتماعي، وضع الحكومات في حالة استنفار لوضع خطط لاحتواء الفيروس و توقيف انتشاره باعتماد الحجر، ما انعكس على الاقتصاد العالمي والشركات على وجه الخصوص، فنظرا لحالة عدم اليقين و ضبابية الرؤية المستقبلية، خصوصا بعد عجز المختصين عن إيجاد علاج للفيروس و بالتالي توقع انتهائه و عودة الحياة الطبيعية، أصبحت المعلومة و "الافصاح" عنها في الوقت المناسب و"الشفافية" مطلوبين و ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، و التي تعتبران من أهم مبادئ حوكمة الشركات، وأصبحت مجالس الادارة في امتحان صعب لمحاولة التعايش مع الواقع المفروض، وتبين أن تطبيق حوكمة الشركات بطريقة صحيحة كان لها اثر جيد في تقليل تأثير الجائحة لحد ما مقارنة بغيرها، وبالتأكيد فإن هذه الأزمة كانت سببا في تطور أساليب الإدارة و تصحيح الأخطاء التي اصطدمت بها خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ فيروس كورونا؛ كوفيد19؛ جائحة كورونا؛ الأزمات الاقتصادية؛ مجلس الإدارة.

Abstract :

The emergence of the Corona virus "COVID19", its quick spread all over the world and its impact on the healthy and the social sides lead the governments to find solutions in order to limit its spread through quarantine. This decision has influenced the international economy and more precisely the companies. Due to this ambiguous situation especially with the difficulty of finding the appropriate treatment to this virus, no one can expect its end and the return to the normal life. As a result to these circumstances, giving the information and transparency become necessary as they are considered among the most important principles of the corporate governance and of course the board of directors must face this hard situation. It is clear that the application of a good corporate governance helped in decreasing the negative impact of this virus. As a result, this crisis is considered as a reason behind the development of different management methods to be updated with this hard period.

Keywords: corporate governance; corona virus; covid19; corona pandemic; economic crisis; board of directors.

JEL Classification: G34; G39; G01 ; i19

* المؤلف المرسل.

مقدمة

أصبحت حوكمة الشركات ذات مكانة مهمة في العالم الاقتصادي في العقدين الماضي و الحالي، وصارت مبادئها ضرورة حتمية في إدارة الشركات خصوصا فيما يتعلق بالشفافية و الإفصاح، وذلك بعد ما ألم بالاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية و اقتصادية، كان السبب الرئيسي فيها أزمة ثقة بين المسيرين و المساهمين، و أصحاب المصالح، و سوء استغلال الوظيفة و السعي إلى تحقيق منافع خاصة على حساب أهداف الشركة، لانعدام المساءلة، و ضعف حلقة التواصل بين المساهمين و المسير، و بينت الحوكمة نجاعتها في إعادة الثقة وضمان تلاحم الأفراد في المؤسسة من خلال نظام إداري تسوده الشفافية و سلاسة في تداول المعلومات وضمان حقوق مختلف أصحاب المصالح، ولكن في أواخر سنة 2019 ظهرت أحد الفيروسات التاجية والتي أصطلح عليها اسم كورونا كوفيد19، والتي انتشرت في كل بقاع العالم، و استمرت إلى يومنا هذا(أواسط 2021) حيث زعزعت الاقتصاد العالمي، وخلطت أوراق الاداريين، فهنا نطرح الإشكالية التالية: كيف كان أداء حوكمة الشركات في ظل أزمة فيروس كورونا؟

للإجابة عن هذه الاشكالية نجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حوكمة الشركات و لماذا أوجدت؟ و فيم تتمثل مبادئها؟
- ماذا نقصد بالأزمة الاقتصادية وما أنواعها؟
- كيف ظهر فيروس كورونا؟ وكيف أثر على العالم وعلى الجزائر خصوصا؟
- كيف أثرت أزمة كورونا على نظام حوكمة الشركات؟
- كيف كانت نتائج المؤسسات التي تطبق حوكمة الشركات في ظل أزمة كورونا؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في خطورة الأزمة الراهنة، و كيف أن أنظمة و أساليب الإدارة المتبناة من قبل المسيرين و مجالس الإدارة كانت تحت امتحان حقيقي.

1- مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

نظرا لتعدد الآراء و وجهات النظر كل حسب تخصصه، لا نجد تعريفا محددا لمفهوم حوكمة الشركات، و إجمالا يمكن القول أن حوكمة الشركات هي وسيلة لدعم محركات النمو الاقتصادي: أسواق رأس المال الفعالة والاستثمار عالي الجودة، ومناخ الأعمال الملائم. (OECD، 2019)، و مجموعة السياسات والمؤسسات و الآليات والممارسات ، التي يتم بموجبها توجيه الجمعية و مراقبة أنشطتها (CIPE, WCF، 2011) فهي نظام شامل يتضمن

مقاييس لأداء الإدارة الجيد و مؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في المنشأة داخليا و خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، و بالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الايجابي للمنشأة لصالح ملاكها و المجتمع ككل (درويش، 2007)، و حوكمة الشركات لا تخص فقط نوعا محددا من الشركات دون غيرها، بل تشمل المؤسسات المالية أيضا، وفي هذا السياق قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BASEL COMMITTEE, 2010) تعريفا لحوكمة البنوك مفاده أنه الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية قيامه بما يلي:

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه
- تحديد احتمال تعرض البنك للخطر
- إنجاز عمليات البنك اليومية
- حماية مصالح المودعين، و تلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بالاعتبار مصالح أصحاب المصالح الآخرين
- مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة و سليمة لإنجازها، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها

إذن حوكمة الشركات هي نظام لا يتضمن وسائل و آليات تمكن المسير من الادارة الجيدة وحسب بل و ترفع من ثقة أصحاب المصالح تجاه مجلس الادارة من خلال أساليب الرقابة المتبعة على المسؤول عن الرقابة بحد ذاته، وهذا اعتمادا على مجموعة مبادئ أساسية.

2- مبادئ حوكمة الشركات:

وقد حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2019) بخمس مبادئ أساسية تتمثل في:

2-1المبدأ الأول: حقوق المساهمين

حيث ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين من حيث تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الادارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة، حيث تتاح الفرصة للمساهمين لمساءلة مجلس الادارة والتي يتعين عليها أيضا الافصاح عن الهياكل والترتيبات

الرأسمالية التى تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التى يحوزونها، كما ينبغى السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

2-2المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

حيث لا تمييز بينهم ولو كانوا مساهمين صغاراً و أجانب، كما ينبغى أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على كل المعلومات بما في ذلك حقوق التصويت، و العمليات المتعلقة بالاجتماعات العامة، والتعويض الفعلي فى حالة انتهاك حقوقهم.

كما ينبغى أن يطلب من اعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة و منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالافصاح أو الشفافية.

3-2المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح فى حوكمة الشركات

الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح فى مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، و تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والذين يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات فى حالة انتهاك حقوقهم.

كما يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

4-2المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغى أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق - وفى الوقت الملائم- بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

كما يجب أن يشتمل الإفصاح على المعلومات التالية:

أ. النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ب. أهداف الشركة.

ت. حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب.

ث. أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

ج. عوامل المخاطرة المنظورة.
ح. المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
خ. هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

- ينبغى إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغى أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة، حيث يجب اجراء عملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم فى إعداد تقديم القوائم المالية.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها فى الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

5-2 المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يتعين أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها:

أ. مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغى أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.
ب. اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضًا – حينما يقتضى الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.
ت. مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
ث. متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة.
ج. ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين.

ح. متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس فى ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.
خ. الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات
د. كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة فى الوقت المناسب.

3- لماذا أوجدت حوكمة الشركات؟

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الإهتمام بالحوكمة.
ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي (درويش، 2007) :

أ. حتى مرحلة الكساد(ما بعد عام 1932) وبدء الإعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
ب. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976 - 1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
ت. تزايد الإهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما إتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الإلتزام بها في تحقيق النمو والإستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
ث. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب إنهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء إستخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للإهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.
ج. أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية O.C.E.D مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة، إتجهت مؤسسات وإتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.
ح. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والإستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.

خ. مع تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وإنهيار عديد من الشركات العملاقة إتجه البنك الدولي أيضاً إلى الإهتمام بالحوكمة، وقام بتعضيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

4- مفهوم الأزمة الاقتصادية والمالية:

يمكن القول أنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي." (عبدالحافظ، 1999) ، أو هي "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، قد يحدث نتيجة انفجار"فقاعة سعرية" مثلاً، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل مثلاً، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول" (ابراهيم، 2008) و"هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية و على حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات و إجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، و تعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي" (صالح، 2009)

5- أنواع الأزمات:

و تأخذ الأزمات أنواعا مختلفة نذكرها بإيجاز في ما يلي: (زايري، 2011)

أ. الأزمة المصرفية: ومصدرها القطاع المالي و تحديدا البنوك، و تنتج عادة من مشكلات متعلقة بجودة الأصول المالية، و طريقة إدارتها.

ب. أزمة الأسواق المالية: و مصدرها السوق المالية (غالبا سوق الأسهم)، تنتج من انهيار السوق المالية ومايلي ذلك من التهافت على البيع، و يزداد الأمر سوءاً في ظل نظام

يسمح بحرية كاملة لتنقل رؤوس الأموال، مما تنتج عنه تحويلات كبيرة في رؤوس الأموال إلى الخارج. و تحدث الأزمات المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة.

ت. أزمة الركود: و مصدرها قطاع الاقتصاد الحقيقي(الانتاج)، و تنتج عادة من مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، أو ارتفاع معدلات التضخم و أسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة المحلية.

ث. أزمة ميزان المدفوعات: و مصدرها القطاع المالي الخارجي، و تنتج عادة من مشكلات تتعلق بنظام سعر الصرف و اختلالات ميزان المدفوعات أو الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي وقروض البنوك الخارجية.

ج. أزمة النظام المالي العالمي: مصدرها القطاع المالي الدولي، يتفاوت مدى التأثر بهذه الأزمة وفقا لمعايير منها درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، و ارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات الدولية، والترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.

و نذكر هنا بعض الأزمات و أسباب قيامها:

الجدول رقم 1: أسباب قيام بعض الأزمات

الأزمة	السنة	أسبابها
أزمة بيوت الادخار و الاستثمار	1986-1992	قيام تلك البيوت بمنح قروض كبيرة لمقاولين يعملون في مشاريع عقارية تبين فيما بعد أنها حسب الاصطلاح الأمريكي " **أفيال بيضاء**"، أي أن القائمين عليها مغامرون فاسدون لم يكن في نيتهم، أو في مقدورهم استثمار القروض في الطريق السليم.
انهيار سوق الأسهم المالية	1987	وجود مؤسسات مالية مستعدة لإقراض الأموال للمضاربين في السوق الذي يجنون أرباحهم بأسلوب معاكس للأسلوب المتعارف عليه. فإذا كان المستثمر العادي في السوق يحقق ربحه عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها بعد أن ترتفع أسعارها، فان المضارب يحقق ربحه أحيانا عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم و بيعها بهدف تخفيض أسعارها فيما يعرف باسم عمليات البيع القصير (Short Selling).
أزمات النقد	التسعينيات	عمليات المضاربة حقق فيها المضاربون أرباحا طائلة عن طريق تخفيض سعر نقد الدولة المستهدفة
أزمة الرهن العقاري		إقدام بيوت المال على إقراض أشخاص لشراء البيوت دون وجود ضمانات على قدرتهم على تسديد القرض في المستقبل

المصدر: (د. زايري بلقاسم، "الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الاسلامي و النظام الوضعي" (زايري، 2011)).

نلاحظ أن كل الأزمات التي وقعت سببها سوء استغلال المنصب من قبل المسيرين و عدم وجود الافصاح والشفافية و عدم احترام حقوق المساهمين، أي غياب المعايير التي تنادي بتطبيقها حوكمة الشركات.

6- فيروس كورونا كوفيد19:

ذكرنا أزمات سابقة حلت على الاقتصاد العالمي، و في الواقع العالم الآن يشهد أزمة صحية أثرت بشكل عميق على اقتصاديات الدول، وهو ظهور فيروس كورونا كوفيد19.

فيروس كورونا المستجد أو كوفيد19 حسب منظمة الصحة العالمية في تحديث لها في 2020/10/12 (WHO, 2020) هو "المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد المُسمى فيروس كورونا-سارس- 2، وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المُستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية"

و بدايته حسب ما نشرت منظمة الصحة العالمية في (2020/01/14):

كانت في 13 يناير 2020، حيث أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلند عن أول حالة مؤكدة مختبرياً للإصابة بفيروس كورونا المستجد (nCoV2019-) لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين.

والحالة لامرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاماً وهي من سكان مدينة ووهان بإقليم هوباي الصيني. ففي 5 يناير 2020، ظهرت على المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع.

وفي 8 يناير 2020، سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصاً، وفي اليوم ذاته تعرّف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلند على أعراض الحمّى لدى المسافرة، وبعد أخذ حرارتها وإجراء تقييم أولي لها، نُقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من التقصي والعلاج. وقد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 يناير 2020، غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتُشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى.

وفي 12 يناير 2020، أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل السلسلي للبوليمراز (RT-PCR) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا، وأكّد تحليل التسلسل الجينومي، الذي أجراه مركز العلوم الصحية للأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعية الصليب الأحمر التايلندية ومعهد الصحة الوطني التايلندي التابع لقسم العلوم الطبية، أن المريضة مصابة فعلاً بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة ووهان الصينية.

و في الجزائر، سجلت أولى الإصابات في أوائل شهر مارس 2020، لينتشر بسرعة لاحقا، والمخطط التالي يوضح انتشار فيروس كورونا في الجزائر:

الشكل رقم 1: شكل بياني لانتشار فيروس كورونا كوفيد19 في الجزائر

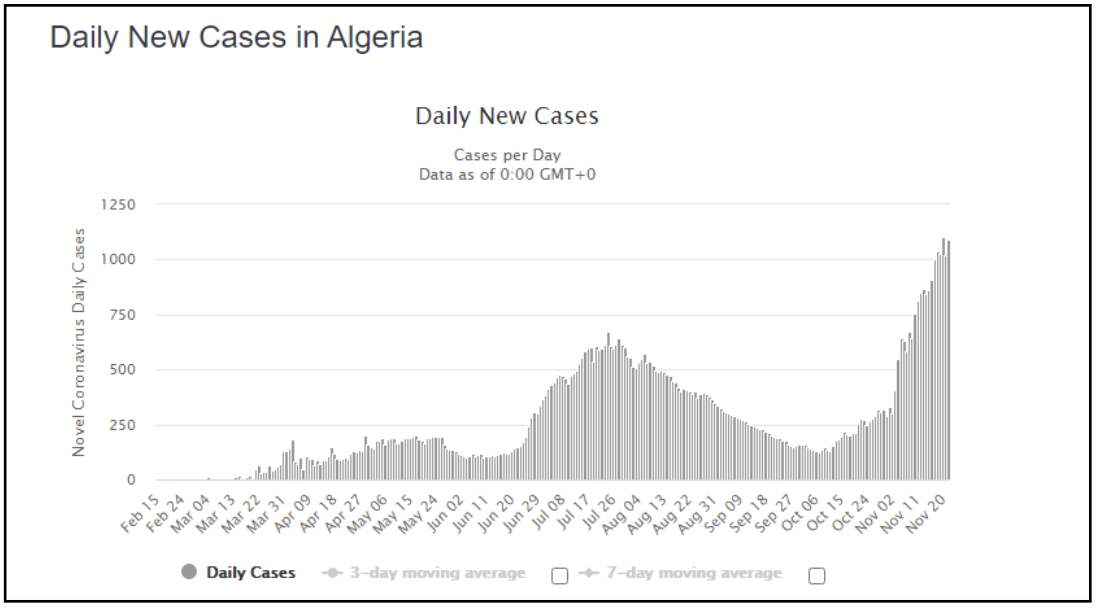

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/algeria/

من خلال الشكل نلاحظ بداية تفشي الوباء في 2020/03/03 حيث اتضح اصابة 3 أفراد فقط، ثم بدأت الاصابات في تزايد متذبذب بين الحين والآخر، حتى وصل ذروته في أواخر شهر جويلية بداية أوت، ليعود في تنازل إلى غاية منتصف أكتوبر، حيث وصل أدنى مستوى له حيث انتهت الموجة الأولى، لتنطلق الموجة الثانية وترجع الاصابات في تزايد من جديد لتصل الى رقم

قياسي مخيف في شهر نوفمبر من هذا العام (2020) لتكسر سقف الألف إصابة في 24 ساعة.

7- الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19

بعد الانتشار الرهيب للفيروس في كل دول العالم، و لجوء العديد من الدول و الحكومات إلى تطبيق حجر صحي بهدف تطويق الفيروس ومنع انتشاره، تأثرت المؤسسات و الشركات و الأفراد والمجتمع ككل، و قد قدم معهد التعليم المالي العام (IEFP) مؤشرات مختلفة من عدة دول ، وكلها تشير إلى حدوث صدمة اقتصادية كبيرة (la finance، 2020):

ففي منطقة اليورو ، انخفض مؤشر PMI وهو الأكبر انخفاضا على الإطلاق لم يسبق تسجيله من قبل، بعد أن استقر عند 51.6 في فبراير. تم إنشاء هذا المؤشر بحيث يشير الرقم أقل من 50 إلى انكماش ، ويمثل الرقم فوق 50 توسعًا في النشاط.

كما أن حجم الأزمة تاريخي في بقية العالم. على سبيل المثال، شهدت أستراليا حتى الآن أطول فترة من النمو المستمر بين البلدان المتقدمة، هذا الاتجاه معرض لخطر التوقف، حيث من المحتمل أن يدفع Covid-19 البلاد إلى الركود.

في الولايات المتحدة، يتدهور سوق العمل بمعدل غير مسبوق، شهد الأسبوع الأخير من شهر مارس تسجيل 6.6 مليون أمريكي للبطالة، أي ضعف الأسبوع السابق، والذي كان قد سجل بالفعل "رقمًا قياسيًا". في المتوسط في السنوات الأخيرة، تم تسجيل حوالي 250.000 أمريكي كعاطلين عن العمل كل أسبوع.

في الصين ، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 13.5٪ خلال شهري يناير وفبراير 2020 ، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. ومثل هذا الانخفاض غير مسبوق في الصين منذ أن تحولت البلاد إلى اقتصاد السوق في أواخر السبعينيات.

أما تأثيره على الجزائر، فبعد ظهور الفيروس في بعض دول العالم وتحذير منظمة الصحة العالمية من تحول الفيروس لجائحة عالمية، و بعد بدء انتشاره في بعض الأفراد في الجزائر، أخذت الحكومة الجزائرية في الحث على الأخذ بالاحتياطات اللازمة من خلال حملات التوعية بضرورة التعقيم و فض التجمعات، لكن زاد انتشاره بطريقة رهيبة ما أدى إلى فرض حجر صحي في منتصف شهر مارس2020، واغلاق المدارس والجامعات وحتى بعض النشاطات الاقتصادية، ومنع التجمعات بما فيها الحفلات والأعراس والمناسبات العائلية، وإغلاق المساجد

أيضا، وحظر التجول في ساعات معينة، كما فرضت عقوبات على المخالفين في محاولة لتطويق الفيروس ومنع انتشاره أكثر.

بالتأكيد كان لهذا الحجر تأثير على أصحاب المحلات التي فرض غلقها، وحتى المؤسسات الاقتصادية، حيث تم تسريح مؤقت للعاملات الحوامل و اللواتي يربين اطفالا رضع، و كذا العمال ذوو الأمراض المزمنة. ومن ناحية اخرى نفسية العمال بحد ذاتهم جراء فقدان احد اقربائهم بالفيروس أو الخوف على أهاليهم من الإصابة به.

و باعتبار أن الجزائر منفتحة على التجارة الخارجية، أثرت هذه الجائحة على عمليات التصدير والاستيراد، حيث تم إغلاق المجال الجوي والبري و البحري، و منع التنقل دوليا في عديد من البلدان، لذا واجهت المؤسسات الانتاجية التي تعتمد على مواد أولية مستوردة، والمؤسسات التجارية التي تستورد السلع من الخارج، أزمة خانقة اضطرت بسببها للتوقف عن الانتاج والعمل إلى حين إعادة فتح المجال نحو الخارج.

وعلى صعيد آخر، بلغ إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام نحو 27.84 مليون برميل يوميا في فيفري 2020،في حين بلغ إنتاج المنظمة بالمتوسط 31.864 مليون برميل يوميا في سنة 2018، ويعتبر أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة، و يرجع ذلك إلى توقف إمدادات النفط من ليبيا بسبب الاوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول إنتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا، إلى جانب التزام الدول العربية عموما باتفاق "أوبك بلس" لتعديل كميات الإنتاج لضمان توازن السوق. هذا التراجع العالمي في سوق النفط، أثر على صادرات الجزائر أيضا من المحروقات في 2020، حيث تراجع بنسبة 7.5 بالمئة (خالد، 2020)، وتكون بذلك قد فقدت مصدرا أساسيا في ايراداتها ما يؤثر مباشرة في الانفاق العام.

من جهتها مجموعة البنك الدولي و للتصدي لجائحة فيروس كورونا، تنفذ حاليا تدابير سريعة وواسعة النطاق لمساعدة البلدان على تقوية تصديها للجائحة، وتدعم مجموعة البنك تدخلات الرعاية الصحية، وتعمل على ضمان تدفق المستلزمات والأجهزة الحيوية، ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص على مواصلة عملها والحفاظ على موظفيها. وستتيح ما يصل إلى 160 مليار دولار من الموارد المالية على مدى خمسة عشر شهرا لمساعدة أكثر من 100 بلدٍ على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي. ويشمل

ذلك 50 مليار دولار من الموارد الجديدة من المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح أو بشروط ميسَّرة للغاية (International bank repport، 2020)

و يتوقع أن تكون السوق العالمية متقلبة تمامًا ولن يكون هناك نمو عالمي هذا العام. وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، يمكن أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 2.4٪ في عام 2020 ، قبل أن ينمو بنسبة 3.3٪ العام المقبل. يقترح توم رافيرتي ، كبير الاقتصاديين في الصين في The Economist Intelligence Unit ، أنه بحلول العام المقبل يجب أن يعود العرض والطلب العالميان إلى طبيعتهما. في الواقع ، لتحقيق هذه النتيجة ، اضطر صناع السياسة إلى مراجعة سياساتهم لتقليل شدة التأثير. (Jurczenko، 2020)

8- حوكمة الشركات في ظل تفشي الفيروس:

بالنظر إلى حالة عدم اليقين الكامنة وراء جائحة كورونا COVID-19 ، فإن أنظمة إدارات الشركات ومجالس الإدارة تكون تحت امتحان حقيقي، فكيف كان وضع حوكمة الشركات خلال الأزمة؟

أوضح Gilbert Bieri في مقاله (Bieri، 2020)، أنه اذا كان فيروس كورونا كوفيد19 قد أضعف بعض مبادئ الإدارة، مثلا إدارة المخزون « just in time » فإن الحوكمة الرشيدة هي واحدة من أفضل الممارسات التي يتم تعزيزها. وما يدعم هذا الطرح، دراسة حديثة أجراها مركز IMD Global Board ، بينت أن نتائج المؤسسات التي تطبق الحوكمة الرشيدة أفضل من نتائج غيرها من المؤسسات و هذا بشكل عام وخلال فترة جائحة كورونا كوفيد19 ، حيث لاحظ أن الاختلافات كبيرة لأن التحليل الذي قام به البروفيسور Cossin من مركز IMD ، يظهر عامل واحد من ثلاثة بين الشركات ذات الأفضل والأسوأ حوكمة.

و أوضح كل من DIDIER COSSIN, PASCAL BOTTERON, ABRAHAM LU في مقال مشترك(Didier et all, 2020) أن الحوكمة لا تغطي الأداء الجيد للشركة فحسب ، بل إنها أيضًا حجر الأساس لتحقيق نتائج قوية ومتنامية للشركة. عندما لا تكون فعالة أو ببساطة لا تعمل ، يكون ذلك واضحا جدا،ففي كثير من الأحيان ، تظهر عواقب الحوكمة السيئة جنبًا إلى جنب مع قضايا أخرى أكبر مثل أزمة 2008 أو Covid-19 ، حيث تصبح الحوكمة السيئة

أكثر وضوحًا. هذه العواقب قابلة للقياس خلال الأزمة وتستمر بعد الأزمة حيث لا يتم حل قضايا الحوكمة على الفور.

و أضافوا أنه خلال جائحة كورونا كوفيد19، المنظمات ذات الحوكمة الجيدة سيكون مجلس إدارتها مستعدا بشكل أفضل للأزمات، ويعتمد استراتيجيات طويلة الأجل، و يدمج إدارة المخاطر، فالحوكمة الرشيدة تعني المرونة، حيث أن المنظمة بأكملها سوف تتكيف مع كل من النمو، الركود و الصدمات غير المتوقعة.

و من خلال الدراسة التي قام بها الباحثون الثلاثة أعلاه، حيث تم تحليل نتائج 100 أفضل المؤسسات التي تتبنى حوكمة رشيدة، و 100 أسوأ مؤسسات ذات حوكمة سيئة ، وتبين أنه في عام 2020 الشركات ذوات الحوكمة الرشيدة انخفضت أعمالها بنسبة 10% أقل من السوق،- أي أن الصدمة لم تكن كبيرة كباقي المؤسسات- فالحوكمة الرشيدة تخلق نوعا من المرونة و الشعور بالمسؤولية تساعد المؤسسة على التعامل بكفاءة مع أي اضطرابات، كما أنها تؤدي إلى اتخاذ قرارت تستند الى خيارات صعبة، فبعد الأزمة ستعمل الحوكمة الرشيدة على تحقيق انتعاش أسرع من خلال:

- استرداد أسرع لعمليات البيع
- سرعة اتخاذ القرار بشكل عام
- القدرة على كسب حصة في السوق نظرا لضعف المنافسة
- توظيف استراتيجي أسرع مقارنة بالمنافسين الضعفاء
- عمليات الاستحواذ الاستراتيجية المحتملة منخفضة التكاليف.

و من ناحية أخرى فإن جائحة كورونا كانت إيجابية فيما يخص الحوكمة، فكانت بمثابة عامل محفز ومسرع لتطور نظام حوكمة الشركات، حيث أنه و بعد فرض الحجر، و منع اللقاءات وعقد الاجتماعات، اعتمدت مجالس ادارة المؤسسات في عقد اجتماعاتها على أساليب جديدة عن بعد مثل تطبيقات TEAMS أو ZOOM أو Google Meet مع روح مليئة بالابداع والتضامن، و هذا رسم نوع جديد من الحوكمة، كما بينت هذه الجائحة تعاونا كبيرا بين مجالس الإدارة و الإدارة العامة حول هدف التغلب على الأزمة(Debon, 2020)

الخلاصة

و ختاما، يمكن القول أن الحياة الإجتماعية و الصحية بالخصوص تؤثر لا محالة على الحياة الاقتصادية، وفيروس كورونا كوفيد19 مثال حي على ذلك، و على الرغم من المآسي التي ألمت بالإنسانية خلاله ولا تزال حاليا، إلا أنه وجب التشبث بالحياة و ضرورة مواجهة الأزمة والنهوض بالاقتصاد من جديد ، لذلك كانت مجالس الادارة في امتحان صعب، فخلال الجائحة ظهرت عيوب ومحاسن أنظمة الادارة المتبعة و جدوى الاستراتيجيات المتبناة لادارة المخاطر، وتبين أن تطبيق حوكمة الشركات بطريقة صحيحة كان لها اثر جيد في تقليل تأثير الجائحة لحد ما مقارنة بغيرها، وبالتأكيد فإن هذه الأزمة ستكون سببا في تطور أساليب الإدارة وتصحيح الأخطاء التي اصطدمت بها خلال هذه الفترة.

قائمة المصادر والمراجع

Bibliographie

- BASEL COMMITTEE. (2010). *principles for enchancing corporate Governance.* switzerland.
- Bieri, G. (2020, 09 07). Consulté le 09 12, 2020, sur https://www.mbdconsulting.ch/publications/gouvernance-epreuve-covid-19
- Debon, M.-A. (2020, 06). Consulté le 06 2020, sur les ECHOS: https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/opinion-le-covid-accelerateur-de-bonne-gouvernance-des-entreprises-1209872
- Didier et all, c. (2020, 05). Consulté le 06 2020, sur https://www.researchgate.net/publication/342123021_The_Good_Governance_Crash_Test_Covid_19
- International bank repport. (2020). *كورونا تهوي بالاقتصاد العالمي.*
- Jurczenko, E. (2020, 5 6). Quel est l’impact du COVID-19 sur l’économie mondiale?
- la finance, p. t. (2020, 04 7). Consulté le 04 10, 2020, sur https://www.lafinancepourtous.com/2020/04/07/limpact-de-lepidemie-de-covid-19-sur-leconomie-mondiale
- WHO. (2020). *تقرير منظمة الصحة العالمية حول فيروس كوفيد 19.*

- ابراهيم ,ع .(2008) .*نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية* Récupéré sur .الجزيرة : https://www.aljazeera.net/opinions/2008/11/6/نحو-فهم-منهجي-للأزمة-المالية-الدولية2-
- خالد ,م .(2020, 06 22) .*التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا في الجزائر* Consulté . le 07 15, 2020, sur https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Economic-and-Social-Repercussions-of-the-Covid-19-Pandemic-in-Algeria.pdf
- زايري ,ب .(2011) .الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع و رهانات المستقبل .*الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الاسلامي و النظام الوضعي* (p. 3 .(4غرداية :المركز الجامعي غرداية.
- صالح ,م .ف .(2009) .أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الاسلامية الملتقى الدولي الثاني .*الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية* .خميس مليانة :معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي خميس مليانة.